الرئيس الإيراني يتوعد واشنطن بنار جحيم اذا غزت بلاده

■.. طهران/موسكو/ا.ف.ب

اعلن الرئيس الايراني محمد خاتمي أمس أمام الالاف من المحتفلين بالذكرى السادسة والعشرين لاندلاع الثورة الاسلامية في إيران ان بلاده ستلقي بالغزاة في نار جهنم.

وقال خاتمي امام الحشود التي تجمعت رغم العاصفة الثلجية التي تجتاح طهران منذ عدة ايام : الشعب الايراني موحد في مواجهة اي تهديد او هجوم مضيفا ان الغزاة سيلقون في ايران نار جهنم.

وقد حضت السلطات الايرانيين على المشاركة بكثافة في الاحتفالات الرسمية بذكرى الثورة الاسلامية في ١٩٧٩م بغية ابراز وحدة الشعب الايراني في مواجهة الضغوط الدولية التي تمارس على ايران بشأن برنامجها النووي.

وهددت واشنطن مرارا خلال الآونة الاخيرة بمهاجمة ايران التي تشتبه الدول الغربية في انها تسعى الى امتلاك السلاح النووي تحت غطاء برنامج مدني.

وقال خاتمي امام الحشود في ساحة ازادى هذه التهديدات التي تسمعونها حاليا تندرج في اطار حرب نفسية وهي نتيجة فشلهم.

واضاف : لا احد يمكنه انه يهيننا لسنا مرتبطين باي احد.

وكان خاتمي وجه الاربعاء تحذيرا شديد اللهجة الى الاوروبيين بشأن الملف النووي الايراني في حين كانت المفاوضات تتواصل بين الطرفين في جنيف حول هذا الموضوع.

ورغم معارضة الولايات المتحدة تسعى باريس ولندن وبرلين باسم الاتحاد الاوروبي لحمل طهران على التخلي نهائيا عن عمليات تخصيب اليورانيوم في مقابل تعاون اوروبي في مجال التكنولوجيا والتجارة.

■ خاتمي في خطابه بطهران أمس «epa»

ويشار الى انه يمكن استخدام اليورانيوم المخصب لانتاج قنبلة ذرية ولاغراض مدنية على حد سواء.

من جهة اخرى ذكرت الوكالة الفدرالية الروسية للطاقة الذرية روساتوم ان توقيع الاتفاق الروسي الايراني حول اعادة الوقود النووي المستخدم المعلق منذ اشهر والضروري لبدء تسليم ايران اليورانيوم سيتم نهاية/ فبراير الحالي في طهران.

ونقلت وكالة انباء ايتارتاس عن نيكولاي شينغاريف احد ممثلي روساتوم قوله ان توقيع الاتفاق سيتم خلال زيارة مدير الوكالة الفدرالية الكسندر روميانتسيف لطهران من ٢٥ الى ٢٧ من الشهر الجاري.

وذكر شينغاريف ان روميانتسيف سيزور محطة بوشهر جنوب التي تقوم موسكو ببنائها ويلتقي نائب الرئيس الايراني غلام رضا اغازاده مدير المنظمة الايرانية للطاقة الذرية.

وقد تعثر التعاون النووي بين روسيا وايران منذ بضعة اشهر حول اعادة الوقود المستخدم في محطة بوشهر وهو ما تطالب به موسكو وتدعو اليه بالحاح المجموعة الدولية ولم يكن الطرفان توصلا الى اتفاق بهذا الشأن.

ونقلت بعض الوكالات الروسية عن مصادر لم تفصح عنها ان الخلاف بين الجانبين تجاري محض، اذ ترفض طهران حتى الآن ان تدفع نفقات اعادة شحن المحروقات الى روسيا.

واعاد مسؤول روساتوم الى الاذهان ان توقيع الاتفاق الملحق حول اعادة المحروقات المستعملة ضروري لبدء عمليات تسليم اليورانيوم الى ايران وهي عمليات يفترض ان تتم قبل ستة اشهر من تشغيل مفاعل بوشهر بداية ٢٠٠٦م.

بريطانيا تخطط لتعديل نظام الهجرة إليها

■.، لندن/د ب أ..

"الهجرة المحكمة" هي العبارة الجديدة التي تطن بها طرقات وبستمنستر حيث يجتمع أعضاء البرلمان البريطاني.

وقد وضعت حكومة حزب العمال البريطانية خططاً لحصر الهجرة مدفوعة بالانتخابات المقبلة والسخط العام الواضح على سياسات الهجرة واللجوء.

وتهدف الاستراتيجية إلى جذب مهاجرين ذوي مهارات عالية يطلبهم سوق العمل مع وضع قيود على الهجرة غير الشرعية وطالبي اللجوء الذين طال بقاؤهم في البلاد.

وقال وزير الداخلية تشارلز كلارك أثناء تقديمه لخطته الخمسية الجديدة أمام البرلمان الأسبوع الجاري "إن هذه الدولة في حاجة إلى مهاجرين وسائحين وطلبة وعمال مهاجرين يسهمون بصورة حيوية في «نمو» الاقتصاد".

وأضاف "لكننا نحتاج أن نضمن أن بريطانيا ستستفيد من المهاجرين ذوي المهارات والمواهب وفي نفس الوقت نمنع هؤلاء الذين يحاولون إساءة استغلال كرم ضيافتنا وتشكيل عبء على مجتمعنا".

ويقول النقاد إنها كلمات قوية من سياسي بارز في دولة تفخر بأن لها تاريخ في الليبرالية والتقدم في بناء المجتمعات متعددة الثقافات.

وفي الأساس تسعى خطة كلارك للفصل بين العمال المهاجرين ذوي المهارات العالية ومنهم من قدم للعمل من الدول التي انضمت في الآونة الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي وغيرهم من ذوي المهارات المحدودة القادمين من دول العالم النامي.

ولتحقيق هذا الهدف يسعى كلارك لتقديم خطة من أربعة محاور تعتمد على "نظام نقاط" يخضع له كل شخص يطلب عملاً في بريطانيا.

وستعتمد النقاط على المؤهلات الدراسية والخبرة والرواتب فضلاً عن نقاط إضافية بشأن المهارة.

وسيكون متاحاً للأطباء والمهندسين وخبراء المال وتكنولوجيا المعلومات الذين تتوافر فيهم الصفات المطلوبة البقاء في بريطانيا مع عائلاتهم إذا عملوا في البلاد لمدة خمس سنوات واجتازوا اختبارات في اللغة الانجليزية والمواطنة.

لكن المهاجرين ذوي المهارات المحدودة القادمين من دول غير أوروبية ويعملون غالباً في مجالات الزراعة ومعالجة المواد الغذائية والخدمات فلن يسمح لهم بجلب عائلاتهم معهم ولن يكون من حقهم طلب علاوات الرفاهة ويتوقع أن يغادروا البلاد بعد خمس سنوات.

وسيجري تقسيم نظام الحصص الخاص بالمهاجرين ذوي المهارات المحدودة إلى مراحل في ضوء الاعداد الإضافية من الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة.

وحسب خطة الهجرة الجديدة "سيكون على العمالة الإضافية القادمة من دول الاتحاد الاوروبي المنضمة أخيراً مثل بولندا الوفاء بالمعايير المطلوبة".

والإجراءات الجديدة سيجري تقديمها في صورة تغيرات في قوانين الهجرة وليس في صورة تشريع جديدة. وسيصحب تلك الإجراءات إجراءات أخرى تضمن عدم التسرب عبر الحدود وتقديم بطاقات هوية جديدة بدءاً من عام ٢٠٠٨م وكذلك زيادة معدلات ترحيل من يفشلون في الحصول على حق اللجوء لبريطانيا.

واعترف كلارك في مقابلة أنه "من الصعب للغاية" تحديد عدد الأشخاص الذين يعيشون في بريطانيا بصورة غير شرعية.

وقال كلارك: إن أحد الأمور الرئيسية التي دفعتنا لاصدار هذه المقترحات هو أنها ستمكننا من تحديد أي شخص يدخل بريطانيا.

وأعرب منتقدون عن شكوكهم من جدوى المقترحات الجديدة وما إذا كانت عملية أم لا. ويقولون إن الدافع وراء إصدارها دافع حزبي متعلق بالانتخابات العامة المقرر إجراؤها في مايو المقبل.

أكدت تصميمها على تعزيز ترسانتها النووية:

كوريا الشمالية تعلق مشاركتها في المفاوضات السداسية إلى أجل غير مسمى

■ احتفال للجيش الكوري الشمالي أمس في بيونج يانج «epa»

■.، سيول/وكالات.. أعلنت كوريا الشمالية أمس أنها قررت أن تعلق إلى أجل غير مسمى مشاركتها في المفاوضات حول برنامجها النووي. متهمة وأشنطن بالسعي لاسقاط النظام الحاكم في بيونغ يانغ. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية في بيونغ يانغ في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الرسمية الكورية الشمالية نريد محادثات سداسية لكننا مضطرون لتعليق مشاركتنا في المحادثات لمدة غير محددة. وأضافت كوريا الشمالية أنها ستعزز ترسانة أسلحتها النووية للدفاع عن نظامها السياسي.

كما أدان بيان الخارجية الكورية الشمالية التصريحات الأخيرة لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس التي وصفت بيونغ يانغ بأنها موقع متقدم للطغيان. وأعتبر البيان أن هذه التصريحات دليل على عداء واشنطن للنظام الكوري.

وأضاف النص أن هذا الموقف يلغي أي مبرر لمشاركة كوريا الشمالية في المحادثات السداسية.

وكان عدد من المراقبين يتوقع أن تستانف قريباً المحادثات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى اقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن السعي لامتلاك أسلحة نووية. بعد الخطاب الذي القاه الرئيس الأمريكي جورج بوش عن حال الاتحاد الخميس الماضي.

وكانت كوريا الشمالية المشاركة قد رفضت في سبتمبر الماضي جولة رابعة من المفاوضات التي كان يفترض أن تضم الصين واليابان والكوريتين والولايات المتحدة وروسيا. وبعدما فشلت ثلاث جولات سابقة من المفاوضات في تسوية الأزمة المستمرة منذ أكتوبر ٢٠٠٢م.

يذكر أن الإعلان الكوري الشمالي نشر بينما توجه وزير الخارجية الكوري الجنوبي بان كيمون أمس إلى واشنطن للبحث في إمكانية استئناف المفاوضات. وقالت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية أن بان سيلتقي رايس ويمكن أن يجري محادثات مع نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني. ويرافقه في زيارته إلى واشنطن رئيس الوفد الكوري الجنوبي إلى المفاوضات السداسية سونغ مين سون.

من جانبها حذرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس كوريا الشمالية من عزلة أكبر إذا ما تأكد أن بيونغ يونغ توصلت فعلاً إلى صنع قنبلة نووية كما تؤكد السلطات الكورية الشمالية.

وقالت رايس إن الولايات المتحدة أطلعت على التصريحات الكورية الشمالية وهي ما زالت تعكف على تحليلها مع باقي الفرقاء روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية في المحادثات السداسية التي تجري بشأن الطموحات النووية للكوريين الشماليين.

ونقلت شبكة ار تي ال للتلفزة في لوكسمبورج عن رايس قولها إذا كان هذا هو الواقع فعلاً فليس من شأنه سوى زيادة عزلة الكوريين الشماليين.

وأضافت رايس ان الجميع في الأسرة الدولية وخصوصاً جيران كوريا الشمالية كانوا واضحين تماماً بأنهم ضد أي سلاح نووي في شبه الجزيرة الكورية حفاظاً على الاستقرار في المنطقة.

وفي غضون ذلك أعلنت كوريا الشمالية أنها طورت القنبلة النووية لحماية نفسها من واشنطن التي تتهمها بالسعي إلى قلب نظام بيونغ يونغ.

وقالت وزارة الخارجية الكورية الشمالية ان الدولة قررت تعزيز ترسانتها النووية في مواجهة العداء الذي تظهره الإدارة الأمريكية في ظل الولاية الثانية للرئيس جورج بوش.

هل يكتمل البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي بإقرار الدستور؟

تقرير / عبدالملك محمد السلال

■ تستعد دول الاتحاد الاوروبي لاتخاذ الخطوة الاساسية في استكمال بناء الاتحاد وهياكله المؤسسية على أسس قوية ، حيث تعقد العزم لإقرار الدستور بصيغته النهائية والذي من شأنه أن يسهل عمل مؤسسات الاتحاد حيث سيتم التصويت عليه عبر الاستفتاء الشعبي ، وعن طريق مصادقة البرلمانات الوطنية وبعض الدول الاعضاء عليه ليصبح نافذ المفعول بعد مرحلة التصديق .. إذ أن لاقيمة قانونية للدستور إلا بعد التصويت عليه ذلك بعد أن رفع قادة الاتحاد رسمياً في اكتوبر الماضي ببروكسل على النص النهائي للدستور وسط التأكيد على أن هذه المرحلة من أهم مراحل الاتحاد التي تؤسس لدور مستقبلي فاعل بخطى واثقة نحو التكامل في جميع المجالات ونستعرض لمختلف مراحل تطور الدستور والبناء المؤسسي للاتحاد بأهدافه ومعانيه ومهامه وصلاحياته ، والرؤىً المتباينة بين دول الاتحاد الساعية بعضها لسرعة أقرار الدستور ، وتململ البعض الآخر.

الهيكل التنظيمي

والاتحاد الأوروبي كيان له شخصيته القانونية المستقلة، ويجسد نظاما سياسيا لم تتضح سماته وملامحه بشكل نهائي ومستقر بعد فلا تزال بنيته المؤسسية في حالة تشكل لتتواكب مع ما يطرأ عليه من توسع مستمر سواء على الصعيد الأفقي بتوسعته نحو وسط وشرق أوروبا حتى حدود روسيا أو على الصعيد الرأسي باتساع أنشطته ونطاق صلاحياته، ولذلك يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي يشكل بوضعه الراهن نظاما فريدا أقرب ما يكون الى شكل المنظمة الإقليمية منه الى شكل الدولة الفيدرالية أو الكونفدرالية.

ومن المعروف أن أي منظمة دولية حكومية تقوم على التعاون الاختياري الحر بين الأعضاء، والاتحاد الأوروبي لا يمثل استثناء من هذه القاعدة لأن وجوده واستمراره وتطوره كان على الدوام رهنا بالقدر المتاح من الإرادة المشتركة للدول الأعضاء، لكن حين يكون الهدف هو الوصول الى درجة من التكامل أو الاندماج تسمح في نهاية المطاف بتحقيق شكل ما من أشكال الوحدة السياسية، يصبح من الضروري أن تتنازل الدول المعنية على قدر متزايد من سيادتها لصالح المنظمة الوليدة وهو ما يجعل هذه الأخيرة تبدو وكأنها مطالبة بل ومخولة من الناحية العملية بأن تحل تدريجيا محل الدول الأعضاء للقيام بالوظائف المتزايدة التي توكل إليها من جانبها، وتلك حقيقة يفترض أن تعكسها البنية المؤسسية وآليات صنع القرار في أي منظمة تكاملية أو اندماجية وهو ما يتجلى بوضوح تام في حالة الاتحاد الأوروبي.

الدستور

ومع ظهور فكرة صياغة دستور للاتحاد الأوروبي، ظهر على الساحة الاوروبية اتجاهان متعارضان، فيرى البعض أن الدستور الأوروبي هو فرصة يجب عدم تفويتها للمضي بخطى كبيرة على طريق التكامل، بينما رأى آخرون أن هدف الاتفاق الدستوري هو تسهيل عمل مؤسسات الاتحاد الذي أصبح يضم ٢٥ دولة، ويجب ألا يتم استغلاله لإنشاء دولة فوق القومية في بروكسل.

فالدستور الأوروبي الذي تم قام قادة الاتحاد بالتوقيع عليه رسميا في أكتوبر المنصرم لم ينحز لطرف ضد آخر، بل جاء في النهاية كحل وسط بين الاتجاهين لأنه تضمن الكثير من الفرص لتقدم دول الاتحاد نحو المزيد من التكامل، إلا أنه أحاط تلك الفرص بقيود تحفظ للدول الأعضاء حرية القرار.

وعموما ينقسم الدستور الأوروبي الى أربعة أجزاء، الجزء الأول يتعلق بمبادئ الاتحاد، ووظائفه ومؤسساته، أما الجزء الثاني فيمثل الحقوق الأساسية لمواطني الاتحاد الأوروبي، في حين يتعرض الجزء الثالث الى عملية صنع القرار في دول الاتحاد، والى سياساته المختلفة وكيفية تنفيذها، أما الجزء الرابع والأخير فيتعرض الى كيفية دخول هذا الاتفاق الى حيز التنفيذ

مرحلة التصديق

ويعتقد المحللون السياسيون أن موافقة حكومات الاتحاد الأوروبي على الدستور لن تعطيه اي قيمة قانونية إلا بعد موافقة الشعوب الأوروبية عليه، أو إجراء استفتاء مباشر، وهو ما يعرف بـ"مرحلة التصديق" وتمتد حتى عام٢٠٠٦م.

وتعد مرحلة التصديق على الدستور ، المرحلة الأصعب على طريق إقراره ، حيث سيكون على الحكومات الأوروبية أن تقوم بتسويقه لشعوبها، بالرغم من صعوبة تلك المهمة ..إلا انه يمكن للدول الأعضاء _والحال كذلك -أن تقم باستغلال ثنائية الفرص والقيود داخل الدستور لتتماشى مع المزاج العام لشعوبها، ويبدو ذلك واضحا بمقارنة كيفية تناول وزارتي الخارجية الألمانية والإنجليزية للدستور .ففي حين تشير وزارة الخارجية الألمانية الى أن الدستور يعد خطوة كبيرة على طريق التكامل الأوروبي، فإن مثليتها البريطانية تبدأ بالتأكيد على أن الاتفاق الدستوري - لن يحدث أي تغيير جوهري في العلاقة بين الاتحاد والدول الأعضاء، أنه ينص على أن الاتحاد لا يملك إلا السلطات التي قررت الدول الأعضاء تفيضها إليه.

والتصديق على الدستور يمكن أن يتم بطريقتين : أما عن تصويت البرلمانات الوطنية أو عن طريق إجراء استفتاء مباشر للشعوب.

وكانت ست دول قد طرحت الدستور للاستفتاء الشعبي وهي فرنسا، بريطانيا، الدنمارك، ايرلندا، البرتغال، وأسبانيا .. بينما قررت الدول الثمان النمسا، اليونان ،إيطاليا، السيد، قبرص، التشيك، مالطا.

وألمانيا الاكتفاء بطرح الدستور للتصديق من جانب برلماناتها ،حيث يمارس الرأي العام في هذه الدول ضغوطا من اجل طرح الدستور للاستفتاء الشعبي بالرغم من رفض البرلمان الألماني لاقتراح بهذا الشأن، بينما لم تحسم باقي الدول خياراتها بعد.

ومع أن عملية التصديق على الدستور الأوروبي لن تكون في مجملها سهلة بدول معظم الاتحاد حتى تلك الأكثر حماسة للتكامل الأوروبي مثل فرنسا وألمانيا فإن بريطانيا وبولندا تشكلان التحدي الأكبر أمام عملية التصديق وبرفض دولة واحدة إقراره ،فإن العملية برمتها ستصاب بالشلل.

وفيما يلي النقاط الهامة التي تضمنها الدستور الأوروبي بتعديلاته وأهدافه ومهام الدول الأعضاء فيه

التصويت بالأغلبية

وقام الدستور الجديد بتخفيض المجالات التي يتطلب اتخاذ قرارات بشأنها إجماعا من كل الدول الأعضاء حيث وسع الدستور قاعدة الأغلبية لتشمل اكثر من ٤٠ مجالا لم تكن متضمنة من قبل، إلا الملاحظ أنه وضع قيدا آخر فإذا رأت إحدى الدول أن قراراً معيناً، يتم اتخاذه بالأغلبية في إحدى القضايا التي تعتبر حيوية لمصالحها الوطنية، فإنها يمكن أن تقوم باستخدام ما يطلق علية " فرملة الطوارئ " والتي تعني أن يتم إحالة هذا الإجراء الى المجلس الأوروبي (الذي يتخذ قراراته بالإجماع) للتصديق على هكذا إجراء، أو مطالبة المفوضية الأوروبية بتعديله، وهو ما يعني امتلاك تلك الدولة لفيتو واقعي.

وبمراجعة ملف الدستور الأوروبي اتضح أنه أقر إمكانية توسيع قاعدة الأغلبية لتشمل مجالات أخرى في المستقبل المنظر، في حالة إجماع الدول الأعضاء دون الحاجة الى إعادة المفاوضات أو إعادة التصديق على الدستور كله مرة أخرى، لكن مع وجود قيد يتمثل في وجوب قيام المجلس الأوروبي بإبلاغ البرلمانات الوطنية بقراره وإعطائها مهلة ستة أسابيع للاعتراض.

إصلاح المؤسسات

استبدل الدستور الأوروبي الرئاسة الدورية للمجلس الأوروبي، بالتداول بين دول الاتحاد كل ستة أشهر برئيس دائم للمجلس يتم انتخابه بالأغلبية من قبل أعضاء المجلس لمدة عامين ونصف قابلة للتجديد مرة احدة، وتكون وظيفته دفع عمل المجلس الأوروبي إلى الأمام والعمل على ضمان التماسك والإجماع داخل المجلس، ويتولى رئاسة المجلس فريق من ثلاث دول لمدة ١٨ شهرا.

أما فيما يختص بالمفوضية الأوروبية، والتي ثار حل عددها جدل بين فرنسا وألمانيا من جهة، واللتين دعوتا إلى تقليص عدد أعضاء المفوضية _التي تضم ٢٥ عضوا أو اكثر ولا يمكن أن تعمل بكفاءة - بين الدول الصغيرة من جهة أخرى، التي رفضت فكرة ألا يكون عدد أعضاء المفوضية مساويا لعدد الدول الأعضاء.

وجاء الدستور _كالعادة- بحل وسط فحدد أعضاء المفوضية بثلثي عدد الدول الأعضاء إلا أن هذا النظام لن يتم العمل به إلا ابتداء من عام ٢٠١٤م ويأخذ البعض على هذا الحل أنه يمكن أن يهدد شرعية المفوضية، مما سيكن ثمناً باهظا لضمان كفاءتها.

كما عزز الدستور من صلاحيات البرلمان الأوروبي في الأمور التشريعية والميزانية، وأقر توسيع عضوية البرلمان الأوروبي ليضم ٧٥٠ عضوا مقابل ٧٣٦ في السابق بحد أدنى ٦ أعضاء للدولة الواحدة.

ويسمح الدستور لمجموعة من الدول - يزيد عددها على ثلث الدول الأعضاء - بأن تنشئ تعاونا أوثق فيما بينها، كما يمكن لتلك المجموعة أن تقرر بالإجماع تغيير نظام التصويت في أحد المجالات التي تتطلب إجماعا لتصبح بالأغلبية، مع التأكيد على أن أي قرارات تتخذها تلك المجموعة لا تؤثر بأي شكل على الدول غير المشتركة فيها.

دور أكبر للبرلمانات الوطنية

كما يمنح الدستور البرلمانات الوطنية المزيد من التأثير في عملية صنع القرار على المستوى الأوروبي، وهو أمر لطالما طالبت به البرلمانات الوطنية، حيث سيكون على المفوضية الأوروبية إرسال كل الوثائق والتعليق عليها، كما سيسمح للبرلمانات الوطنية بالاعتراض على أي إجراء تعتقد انه ينتهك مبدأ توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والدول الأعضاء.

فإذا قام ثلث البرلمانات الوطنية بالاعتراض فإنه ينبغي على المؤسسة الأوروبية صاحبة هذا التشريع مراجعته.

العدالة والشئون الداخلية

يقوم الدستور بتوسيع قاعدة عمل الاتحاد الأوروبي الى بعض المجالات الجديدة مثل العدالة والشئون الداخلية والتي تضم الهجرة واللجوء السياسي والشرطة والتعاون القضائي، كما أن القرارات في هذا المجال ستتخذ في جلها - بالأغلبية مما سيسهل التعاون بين الدول قي قضايا الهجرة غير الشرعية والأمنية.

وقد جاءت تلك الخطة _كما يؤكد مؤيدو هذا القانون - لمعالجة التناقض الواضح بين إمكانية تنقل الخارجين عن القانون بين الدول الأوروبية الأعضاء في اتفاقية تشنجن " بينما تظل الأجهزة القضائية والشرطة في تلك الدول مقيدة بالحدود.

وفي الوقت ذاته يتيح الدستور أيضا للدل الأعضاء باتخاذ القرارات المتعلقة بالتعاون القضائي فيما يختص بالجرائم بالأغلبية، لكن مع وضع قيود تتمثل في :تحديد المجالات التي يتم اتخاذ القرارات فيها بالأغلبية، بالإضافة الى إمكانية استخدام دلة ما لخيار " الفرامل الطارئة "- التي سبق شرحها - إذا ما رأت أن إجراء معيناً يشكل تهديدا أساسيا لقاعد نظامها القضائي.

ميثاق الحقوق الأساسية

تم تبني هذا الميثاق في نيس بفرنسا عام ٢٠٠٠م كإعلان سياسي . وهو يتضمن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل ماطني الاتحاد.

وكانت بريطانيا بدعم من أيرلندا وهولندا والسويد والدنمارك - قد أصرت على تضمين هذا الميثاق بعض القيود حتى تضمن عدم تأثيره على القانون والممارسات الوطنية إذا أن المملكة المتحدة كانت تخشى من بعض بنود الميثاق - مثل حق الإضراب - أن يؤثر على نظامها الاقتصادي وخاصة سوق العمل.

الدفاع والسياسة الخارجية

استحدث الدستور منصب وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، وهي الوظيفة التي تجمع بين وظيفتي الممثل الأعلى للسياسة الخارجية - التي يتولاها حاليا خافيير سولانا - ومفوض العلاقات الخارجية التي يتولاها كريس باتن - ومن المنتظر أن يسهم هذا التعديل في إظهار مزيد من التماسك في السياسة الخارجية للاتحاد على الساحة الدولية، كما ستسمح بتنسيق أكبر بين الدبلوماسية الأوروبية والتي كانت مسئولية الممثل الأعلى للسياسة الخارجية، والمساعدات الخارجية المضافة لمهام مفوض العلاقات الخارجية.

وعموما تناط مسئولية وضع أهداف السياسة الخارجية الأوروبية , بالدول الأعضاء، أما القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية فيتخذها المجلس الأوروبي أو مجلس وزراء الاتحاد بالإجماع مع وجود استثناء واحد هو إمكانية القيام بالتصويت طبقا للأغلبية على بعض المقترحات التي قدمها وزير الخارجية.

وقد أفسح الدستور كذلك المجال واسعا أمام قيام تعاون مشترك في المجال الدفاعي بين الدول الأعضاء على أن تستوفي المعايير الخاصة بقدراتها العسكرية قبل الدخل في مثل تلك المجموعة.